185 سلسلة محاضرات الإمارات

المستقبل السياسي لمصر بعد إطاحة حكم الإخوان المسلمين: ترشيح الآني وتوقع الآتي قريباً

عمّار علي حسن



ـز الإمـارات لـلـدراسـات والبحـوث الاسـتـراتيجيـة

سلسلة محاضرات الإمارات

- 185 -

المستقبل السياسي لمصر بعد إطاحة حكم الإخوان المسلمين: ترشيح الآني وتوقع الآتي قريباً

عمّار علي حسن

تصدر عن
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

هذا الإصدار مستند أساساً إلى نصّ المحاضرة التي أُلقيت في مقر المركز يوم الثلاثاء الموافق 12 نوفمبر 2013؛ ولا يعبّر محتواه بالضرورة عن وجهة نظر المركز.

الطبعة الأولى 2014

ISSN 1682-122X

النسخة العادية ISBN 978-9948-14-939-2

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-940-8

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

مقدمة

لا يمكن أن نفهم المستقبل السياسي لمصر إلا في ضوء الخطوات المنتظمة التي قطعتها الثورة المصرية منذ انطلاقها في 25 يناير 2011، وفي ضوء المعطيات والمؤشرات والنموذج الذي صنعته؛ ففي فترة "التخمر الثوري" وما تبعها من انطلاق ثورتين في مصر خلال ثلاثين شهراً، رسم الشارع المصري دورة كاملة لحضوره السياسي وتأثيره الكبير في مجريات الأمور، كطرف أول وأصيل في المعادلة، وصنع ثورتين شعبيتين، وسارت هذه الدورة على النحو الآتي:

أولاً، توقظ النخبةُ الشارعَ، وتعمّق درجة وعيه، من دون أن يكون لها سلطان عليه، لأنها افتقدت أيام حكم حسني مبارك الشبكات الاجتماعية، والمشروعية القانونية، والقدرات المالية التي تمكنها من التواصل المباشر والواسع مع الجماهير.

ثانياً، لا تستطيع النخبة بمفردها أن تحدث التغيير العميق والتحول الاستراتيجي في المشهد أو الموقف أو الحالة. والمثال الناصع لذلك "الحركة المصرية من أجل التغيير" (المعروفة اختصاراً باسم حركة "كفاية") التي على الرغم من شجاعتها ومغامرتها، وانضمام عدد من الرموز الوطنية إليها من مختلف التيارات السياسية، ظلت على مدار أكثر من ستة أعوام مجرد جماعة احتجاجية ذات مواصفات خاصة، ولم تتمكن بمفردها من تحقيق هدفها في «منع التمديد لمبارك والتوريث لنجله»، بل شهدت قبيل انطلاق ثورة 25

يناير تصدعات وتشققات، وتراخت إمكاناتها إلى درجة أن كثيرين تحدثوا عن مرضها أو موتها وانقضائها تماماً، ولاسيما بعد أن ظهرت "الجمعية الوطنية للتغيير" التي تسلمت الراية، وانفتحت أكثر على الجمهور من خلال حملة التوقيعات على مطالب التغيير السبعة، والتي بلغت مليون توقيع قبل أشهر قليلة من ثورة 25 يناير.

ثالثاً، حين تنضم القاعدة الشعبية إلى ما تراه النخبة أو تقدره يحدث هذا التحول، وتضطر السلطة إلى الاستجابة للمطالب، مثلما حدث في "انتفاضة الخبز" (18 و19 يناير 1977)، أو تغادر الحكم نهائياً إنْ أصر الشعب على هذا. ومع أن السلطة في المرتين استخدمت "القوة الصلبة"، وهي القوى الأمنية والمؤسسة العسكرية، فإنها أجبرت على النزول على إرادة الشعب.

رابعاً، حين تنحسر القاعدة الشعبية عن النخبة تقف الأخيرة عاجزة عن تحقيق مطالبها، وتعود السلطة إلى التجبر من جديد، أو الالتفاف حول المطالب التي كانت الجماهير قد نزلت إلى الشارع من أجلها، بدعوى أن الثورة كانت مجرد انتفاضة أو بذريعة تعرض كيان الدولة نفسه للخطر.

خامساً، تبدأ النخب في تحفيز وعي الجماهير وإيقاظه من جديد، مطالبة أو مناشدة إياها النزول إلى الساحة من جديد بغية التغيير، وتسعى إلى تفنيد حجج السلطة الجديدة وذرائعها.

ولم يكن الجمهور "كتلة متجانسة" في هذه التجربة، بل امتزج فيه خليط بشري، أغلبه سائل؛ فلم يكن أغلب المحتجين منتظمين في أحزاب سياسية

أو حركات اجتماعية أو جماعات دينية، وهم "الزاحفون" الذين يشكلون نموذجاً للحركات الاجتماعية، إلى جانب "متحدّي السلطة" ويمثلهم "الألتراس" (روابط مشجعي الفرق الرياضية)، إضافة إلى البلطجية ومعتادي الإجرام في فترات ما بعد ثورتي 25 يناير 2011 و30 يونيو 2013.

وهذا الخليط، وفق التجربة المصرية، يمر بثلاث مراحل على النحو التالي:

الأولى، يتوحد الشارع السياسي المصري حول هدف قصير المدى، بوسعه أن يشحذ الهمم، ويشحن الطاقات، ويأخذ بالأفئدة والألباب، لمدة معينة، فيندمج الناس على أشتاتهم في كتلة واحدة، فتتحقق معادلة "الكل في واحد"، ويؤمن الجميع بمبدأ "قوتنا في وحدتنا".

الثانية، حين يتحقق الهدف قصير الأمد، وكان في ثورة 25 يناير إسقاط حكم مبارك وفي ثورة 30 يونيو إسقاط حكم الإخوان المسلمين، يحدث الخلاف حول أولويات المرحلة المقبلة، أو حول الأهداف الأبعد، وفي مطلعها كيفية بناء نظام سياسي جديد. ويتوزع الشارع بين أغلبية راغبة في تحقيق الاستقرار، الذي يكون أحياناً المصطلح السحري للثورة المضادة، وأولئك الراغبين في استكمال الثورة، منطلقين من أنها عملية تغيير جذري، يجب ألا تكتفي برحيل الحاكم أو إسقاط نظامه، إنما ببناء نظام آخر يحقق كل مطالب الثوار، كاملة غير منقوصة. وبين الفريقين هناك من يؤمن بأن هذه المعركة لا يمكن الفوز فيها بالضربة القاضية؛ لأن الثورتين المصريتين كانتا ثورتين شعبيتين، بلا قيادة واضحة ومحددة ومتفق عليها، لذا لم يصل الثوار

إلى الحكم مباشرة، وهؤلاء كانوا بلا استراتيجية متكاملة ومعلنة يتم فرضها بقوة على من حاز الحكم أيضاً.

الثالثة، يؤدي هذا الخلاف، وهذا التوزع على الأهداف والوسائل، إلى تفكك الكتلة البشرية من جديد، وعودة كل طرف منها إلى أرضيته الأولى، ينطلق منها وينافح عنها، وهو في النهاية دفاع عن خليط من المصالح والأيديولوجيات والمبادئ.

لا يعني هذا أن الكل يعود إلى النقطة التي بدأ منها قبل الثورة، فالفعل الثوري يكون قد أدى دوره في هز الكثير من الاعتقادات الجامدة، وأعاد صياغة بعض المصالح وتشكيل بعض التحالفات، الأمر الذي يعني إحداث قدر من التغيير إلى الأمام، لا يمكن لأي سلطة حصيفة أو رشيدة أن تنكره، وإلا أعادت الثورة إنتاج دورة جديدة، أو موجة أخرى.

في ضوء هذا، ستتم دراسة خيارات الأطراف الفاعلة في الحياة السياسية المصرية الآن، بعد أن نستعرض أولاً السياق العام الذي حكم تطور الأمور على مدار الشهور الفائتة وسيحدد بعضها في الفترة المقبلة.

السياق العام للممارسات السياسية الآنية في مصر

حين تنحى الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك عن الحكم، وأسند إدارة البلاد كاملة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة (الذي يُعرف اختصاراً باسم المجلس العسكري)، في 11 فبراير 2011، لم يرَ الإخوان المسلمون هذا انقلاباً قطُّ، فتعاونوا مع الجيش ودافعوا عنه وساندوه في وجه المجموعات

الثورية التي جابهته، بل طلب بعض السلفيين من المشير محمد حسين طنطاوي، رئيس المجلس وقتها، أن يعلن نفسه أميراً للبلاد في هتاف شهير رُدِّد بميدان التحرير يوم 28 يوليو 2011 يقول: «يا مشير أنت الأمير»، و«يا مشير يا مشير.. إحنا جنودك في التحرير».[1]

وحين أبعد الرئيسُ المنتخب بعدئذٍ محمد مرسي المجلسَ العسكري عن الحكم، وألغى الإعلان الدستوري المكمّل الذي أصدره في 17 يونيو 2012، قابل المصريون هذا القرار بالترحاب، ولم يخرج أحد معترضاً عليه، بعد أن كان الناس قد صنعوا احتفالاً حاشداً في الشوارع إثر فوز مرسي على مرشح نظام مبارك الفريق أحمد شفيق، ثم عولوا على رئيسهم الجديد، ووضعوا ثقتهم فيه، وعلقوا عليه عظيم رجاء، لكن أملهم خاب تباعاً، حتى وجدوا أنفسهم مضطرين إلى الخروج عليه في 30 يونيو 2013 ليضعوا حداً لحكم اتسم بالاستئثار بالسلطة وانعدام الكفاءة. لكن الإخوان المسلمين وصفوا ما جرى من عزل الرئيس المصري يوم 3 يوليو 2013 بأنه "انقلاب"، مع أن الجيش سلّم الحكم إلى سلطة مدنية، ولهذا فإن الإخوان المسلمين في تناقض واضح بين ما كانوا عليه وما أصبحوا فيه.

ومن يمعن النظر فيما جرى يقرّ، من دون شك، أن الجيش لم يُقدِم على عزل مرسي من الرئاسة إلا بعد أن نزلت الملايين إلى الشوارع في احتجاج واسع النطاق يوم 30 يونيو 2013، ومن ثم فبوسعه أن يقول في اطمئنان إن ما فعله هو "استجابة" للإرادة الشعبية، التي هي أصل "الشرعية" السياسية، وليس انقلاباً عسكرياً ناعماً أو خشناً، وهو اتجاه تتبناه أغلبية المصريين، وتصر عليه، ولاسيما بعد أن أسرع الجيش في اتخاذ إجراءات

عملية نحو نقل السلطة إلى المدنيين وفق "خريطة طريق للمستقبل" أسهمت في وضعها قوى سياسية، على أساس "شرعية ثورية" جديدة، جعلت ما وقع في ذلك اليوم في حده الأدنى هو موجة ثانية من ثورة 25 يناير 2011، التي اختطفتها جماعة الإخوان المسلمين وحرفتها عن مسارها تماماً.

فعلى مدار سنة من حكم محمد مرسي (من 30 يونيو 2012 إلى 3 يوليو 2013) بدا واضحاً أن الإخوان المسلمين يفهمون الديمقراطية على أنها مجرد "صندوق انتخابات"، وهذا واضح من التصريحات والتعليقات والبيانات والتصرفات التي صدرت عنهم، من دون أن يعملوا على بناء توافق وطني واسع، أو يسعوا إلى ضمان تكافؤ الفرص بين المتنافسين السياسيين، علاوة على إهمال قيم الديمقراطية من قبيل احترام حرية التعبير، حيث تم في عهد مرسي إغلاق قناة فضائية بقرار إداري (قناة الفراعين)، واستهداف الإعلام المرئي سباً وقذفاً وتهديداً بالغلق، وتقديم رئاسة الجمهورية ومحامين تابعين لجماعة الإخوان المسلمين بلاغات إلى النائب العام ضد إعلاميين وصحفيين، بتهم تنوعت بين "إهانة الرئيس" و"نشر الأكاذيب" و"ازدراء الإسلام"، ما أثار قلقاً حول حرية الإعلام والتعبير في مصر بعد ثورة 25 يناير.[2]

كما أن حقوق الأقليات بدت مهددة بسبب خطاب سياسي وديني يهاجم الأقباط بضراوة ويحرّض عليهم، وهوجم المختلفون سياسياً مع الإخوان، ووصل الأمر إلى حد تكفيرهم لأنهم "ليبراليون" و"يساريون" على ألسنة قيادات من "الجماعة الإسلامية" و"الجبهة السلفية" وغيرهما من المتحالفين مع مرسي.[3] فضلاً عن أن الأوضاع الاقتصادية والأمنية ازدادت سوءاً، وأصبحت الطبقة العريضة من الشعب متذمرة من أحوالها المعيشية

الصعبة، والأخطر من كل هذا هو إحداث انقسام خطير وغير مسبوق في المجتمع المصري.

وتصرف مرسي وكأنه قد جاء إلى الحكم بدعم شعبي كاسح، على الرغم من أنه تقدّم بنسبة طفيفة على منافسه في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية الفريق أحمد شفيق.[4] كما تصرف مرسي دوماً وكأن الشرعية "صكٌّ على بياض" منحه إياه الشعب المصري، ومن ثم فإن بوسعه أن يفعل ما يشاء، بدعوى أن الشعب قد فوضه في كل ما يتخذه من قرارات أو إجراءات برغم تناقض بعضها مع الدستور والمصلحة الوطنية. وبدا مرسي مخلصاً لجهة وحيدة هي جماعة الإخوان المسلمين، إلى درجة أنه اعترف في حوار متلفز أنه في "تكوينه" و"اعتقاده" و"ترتيبه" مرتبط بالجماعة.[5] ولأن مرسي هو الرجل الثامن في مكتب الإرشاد التابع للجماعة، فقد أدرك معارضوه بمرور الوقت أن هناك سبعة رجال قبله يتحكمون في القرار، وأن مرسي لا يملك إلا طاعتهم، وفق نمط التنشئة في جماعة الإخوان الذي يقوم على مبدأ "السمع والطاعة".[6] ومع أن مرشد الجماعة محمد بديع قد أقال مرسي من البيعة قبيل انطلاق الانتخابات الرئاسية، فإن هذا بدا عملية شكلية في ركاب الخداع المنظم الذي مارسه الإخوان على الشعب المصري برمته. والمشكلة العويصة هنا أن هذه الجماعة في بنيتها الفكرية وهيكلها التنظيمي والجزء الغاطس منها تحت الأرض، تبدو أقرب إلى "الفاشية الدينية" منها إلى الجماعة الحديثة التي تمتلك ديمقراطية داخلية.

وعنصر الخداع الآخر هو أن مرسي قدم نفسه قبيل الجولة الثانية من انتخابات الرئاسة، على أنه مرشح الثوار في وجه مرشح نظام مبارك، الفريق

أحمد شفيق، وانطلى خطابه هذا على قطاعات عريضة من "شباب الثورة"، بل إن بعضهم لم يجد بُداً من الانحياز إليه لطوي صفحة النظام الذي ثاروا ضده، لكن بعد فوزه تنكر مرسي لهم، وصمت أو تواطأ عن قتل 158 شخصاً منهم في الشوارع خلال تظاهرات احتجاجية، وفي مقدمها ما عُرف بموقعة قصر الاتحادية في أواخر نوفمبر 2012، وكذلك في الذكرى الأولى لأحداث محمد محمود في 19 نوفمبر من العام نفسه، فضلاً عن القتلى الذين سقطوا في الاشتباكات المتفرقة التي جرت خلال الجُمع الاحتجاجية التي دعت إليها "جبهة الإنقاذ الوطني" وتصدى لها أنصار الإخوان، إلى جانب مقتل 29 شخصاً من قبل الشرطة في مدينة بورسعيد في أثناء الاحتجاجات حول مقر مديرية الأمن في الأسبوع الأول من شهر مارس 2013.[7]

وقد تعامل مرسي في الواقع على أن ما جرى في 25 يناير ليس ثورة لها مبادئ ومطالب محددة هي «العيش.. الحرية.. العدالة الاجتماعية.. الكرامة الإنسانية»، بل مجرد فرصة تاريخية لتمكين جماعته من رقبة مصر، توطئةً لتعزيز توجهها نحو ما تسميه "أستاذية العالم"، وهو تصور فكري يتعدى الاكتفاء بإعادة "الخلافة الإسلامية" التي كانت قائمة حتى ألغاها مصطفى كمال أتاتورك في عام 1924، إلى السيطرة على العالم وفق ما تسمى "دولة الفكرة"،[8] التي تقوم على مبدأ إخواني واضح هو "أينما كانت فكرتنا كانت دولتنا".

ومع مرور الشهور أخذ مرسي يخرج على الشرعية تباعاً عندما أصدر في نوفمبر 2011 إعلاناً دستورياً منحه صلاحيات مطلقة (والمعروف باسم "دستور 2012")، وحين تواطأ مع جماعته على تمرير دستور منقوص يبني نظام حكم على أساس ديني، وحين عيّن أعضاء جماعة الإخوان، برغم تواضع

إمكاناتهم، في مناصب عليا في الدولة، وكذلك حين أخرج من السجون عشرات من الإسلاميين المتشددين، وفق ما يملكه من حق "العفو العام".

وعلى التوازي فتح مرسي معارك ضد مؤسسات الدولة كلها، ولاسيما القضاء والشرطة والإعلام، وكانت هناك معركة مكتومة بينه وبين القوات المسلحة.

لكل هذه الأسباب تراكم الغضب في نفوس المصريين وصدورهم، وخرجوا في 30 يونيو ليستكملوا ثورتهم الناقصة، ولم يكن أمام الجيش خيار سوى الانحياز لإرادتهم ومنع اندلاع حرب أهلية؛[9] لأن مرسي العنيد المتصلب الذي ينكر على الدوام أن شعبيته قد تدهورت، ما كان له أن يستجيب للناس حتى لو باتوا في الشوارع شهوراً وسالت الدماء أنهاراً،[10] فقد قال مرسي في آخر خطاب له صبيحة يوم 3 يوليو 2013: «دمائي فداء للشرعية»، مع أن شرعيته من الناحية الواقعية كانت قد سقطت بفعل سوء إدارته وتصرفاته، وبفضل خروج ملايين الغاضبين إلى الشارع.

وكانت إطاحة مرسي، وحكم الإخوان المسلمين، مسألة متوقعة بفعل الأخطاء الجسيمة التي ارتكبها، التي يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

أولاً، الخروج على خط الثورة ومطالب الثوار، حيث التنكيل بالشباب، وخطف الدستور، والانفراد بوضع قواعد المنافسة السياسية بما يمنع تداول السلطة، والتضييق على الحريات العامة، وتهديد الوحدة الوطنية والعيش المشترك، وإهانة المواطنين، واستعلاء الجماعة الحاكمة، برغم تخلفها ورجعيتها، عليهم. كما حصرت الجماعةُ الشرعيةَ في عملية "شكلية" تتمثل

في حصد الأصوات (صندوق الانتخاب)، ونسيت أن الشرعية مشروطة باحترام الدستور والقانون، وبناء التوافق الوطني في المرحلة الانتقالية، وتنفيذ الوعود وتقديم الإنجازات.

ثانياً، غياب أي مشروع للتنمية، وتراجع الاقتصاد بطريقة مخيفة، حيث زيادة معدلات التضخم والبطالة وارتفاع الأسعار بمستوى غير مسبوق، في مقابل ارتفاع نسبة من وقعوا تحت خط الفقر، فيما ارتفع حجم الدَّين الخارجي لمصر خلال السنة التي حكم فيها مرسي بنسبة 25.6٪ في نهاية شهر يونيو 2013، ليصل إلى 43 مليار دولار أمريكي، مقارنة بحجم الدَّين في الشهور السابقة عليه، الذي بلغ 34.4 مليار. وترجع الزيادة الكبيرة في حجم الدَّين الخارجي إلى اعتماد مرسي على القروض الخارجية من الدول الداعمة للحكومة. أما الدَّين الداخلي، الذي بلغ نحو 1238 مليار جنيه مصري في بداية حكم مرسي، فقد ارتفع إلى أكثر من تريليون و600 مليار جنيه في نهاية حكمه. في الوقت ذاته تراجعت الاستثمارات الكلية بنسبة 3.7٪، حيث حقق 248.6 مليار جنيه، وكذلك تراجع معدل الاستثمار العام إلى 14.2٪ مقارنة بنحو 16.4٪ في العام السابق عليه، و17.1٪ في عام 2010، فيما حققت الاستثمارات الأجنبية صفراً. وبلغ معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي نحو 2.3٪ فقط.[11] كما تدنت قدرة الدولة على تقديم الخدمات للمواطنين، وأخفقت الحكومة، برئاسة هشام قنديل، في الاستجابة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلاد.

لقد تقدمت جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة تزفها وعود مفرطة زائفة. وقد ورث نظام حكم الإخوان تركة ثقيلة من نظام مبارك، وسنة

ونصف السنة حكم فيها المجلس العسكري، لكنهم بنوا دعايتهم الانتخابية على أنهم يمتلكون حلاً لكل هذه المشكلات، وبالطبع فلم يكن أحد في مصر لديه عصاً سحرية للتغلب على هذه المشكلات، لكن المؤشرات المبدئية لحكم الإخوان لم تدل على أنهم يسيرون على الطريق السليم، وهو ما تدل عليه الأرقام التي ذكرتها سابقاً.

ثالثاً، استمرار غياب الأمن، حيث لم ينجح مرسي في تحقيق مطالب الناس بتحديد "وظيفة أمنية" للشرطة مختلفة عن تلك التي كانت متبعة أيام مبارك، حيث انحرفت قوى الأمن والشرطة من حماية المجتمع إلى قهره لحساب السلطة. كما أنه لم يستجب لمطالب قوى الثورة بتطهير أجهزة الأمن.

رابعاً، التسبب في إحداث انقسام خطير للمجتمع للمرة الأولى في تاريخ البلاد بهذا القدر الجارح، وعودة جماعة الإخوان إلى ممارسة العنف بشتى ألوانه الرمزية واللفظية والمادية، علاوة على إكراه السلطة وتجبّرها الذي قاد إلى مقتل 158 شخصاً خلال سنة من حكم مرسي، وإصابة الآلاف بإصابات متفاوتة، وحبس وتعذيب آلاف آخرين.[12]

خامساً، افتقاد مرسي وجماعته أدنى درجة من الكفاءة في إدارة الدولة، بينما يغيب مبدأ "الاستحقاق والجدارة" في تعيين الذين يتولون الوظائف القيادية العامة، وهم إما منتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين وإما متعاطفون معها وإما منسحقون يأتمرون بأمرها، وهذا نوع من الفساد الإداري، يدمر مقدرات الدولة. فالإخوان لم تكن لهم تجربة سابقة في تسيير أمور الدولة، ولم يعترفوا بغياب هذه الإمكانية عنهم، بل كابروا وتصدروا المشهد الرسمي،

ورفضوا فتح أي باب أو نافذة لتعاون أصحاب الكفاءات الحقيقية معهم، وتصرفوا وكأن الدولة أحد مشروعاتهم الخاصة.

سادساً، خداع الشعب والكذب المتوالي والفاضح عليه، بل محاولة "استحماره"؛ إذ وجد الناس بمرور الأيام أن كل ما وعد به مرسي في أثناء حملة انتخابات الرئاسة كان محض تلاعب بمشاعر الناس ومصالحهم (لنتذكرْ "برنامج المائة يوم")، واتسعت الفجوة بين القول والفعل، ففقدت السلطة مصداقيتها ومشروعيتها الأخلاقية.

سابعاً، تعريض الأمن القومي للخطر، وهو الذي ظهر في معالجة أزمة "سد النهضة" الإثيوبي، وتبني مواقف حيال الأزمة في سوريا من دون تنسيق مع وزارة الخارجية ولا ترتيب مع الجيش، بما يفتح الباب أمام تورط البلاد في صراع خارجي لحساب مصالح جماعة الإخوان وارتباطاتها وتحالفاتها.

وقد يقول قائل إن سنةً ليست كافية للحكم على نجاح الإخوان المسلمين التام أو فشلهم التام، وهذا صحيح، لكنها كافية تماماً لإعطاء مؤشر جليٍّ على إذا ما كانوا مؤهلين لإدارة الدولة من عدمها، وإذا ما كانوا سيلتزمون بشعاراتهم ووعودهم أم أنهم استخدموها فقط لجذب الناخبين. وإذا كان بعضهم يقول إن الإخوان تعرضوا لمؤامرة من طرف أجهزة الدولة العميقة، فإن الحقيقة تقول إن السياسة ابتداءً لا تخلو من مؤامرات. كما أن الجماعة، وباعتراف بعض قياداتها، أخطأت حين دخلت في صراع مع كل مؤسسات الدولة في وقت واحد. وفي النهاية كانت الكلمة الأخيرة للشعب،

إذ لا يستطيع أحد أن ينكر إرادة الملايين الذين نزلوا إلى الشوارع مطالبين بتنحي مرسي.

وبعد رحيل مرسي، سنحت فرصة لتصحيح مسار الثورة، وأصبح على القوى السياسية المصرية أن تغتنمها جيداً، وتتعلم من إخفاقات الماضي، وهو ما يبدو أنه في طريقه إلى التحقق؛ إذ أقر الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس المؤقت عدلي منصور في 8 يوليو 2013، أن يكون "الدستور أولاً"، وبعده تأتي الانتخابات البرلمانية والرئاسية، ليتسلم المدنيون خلال أشهر السلطة كاملة، فإذا تم هذا في ظل "توافق" وتمكين الشباب من القرار، واختيار مسؤولي الدولة وفق مبدأ "الاستحقاق والجدارة"، وواكب ذلك إجراءات للعدالة الاجتماعية، وأخرى تضمن استقلال القضاء تماماً عن قبضة السلطة التنفيذية، والتخلص من العناصر الفاسدة في جهاز الشرطة، ومحاسبة من سرقوا أقوات الشعب واستحلوا دم أبنائه أيام حكم مبارك ومرسي؛ تكون الثورة قد صححت مسارها. أما إنْ حدث تغير في الشكل دون أن يُمَس جوهر النظام الحاكم فإن احتمالات أن تشهد مصر موجة ثورية أخرى تصبح قائمة.

خيارات الأطراف السياسية الفاعلة

كما سبق وذكرنا لابد من أن نتناول باستفاضة في هذا المقام موقف الأطراف الفاعلة في الحياة السياسية المصرية، وهي السلطة الحاكمة، والقوى الثورية والحزبية، وجماعة الإخوان المسلمين وحلفاؤها، والقاعدة الشعبية العريضة من غير المنتظمين في التشكيلات الثورية والتنظيمات الدينية المسيسة

والأحزاب السياسية، وأخيراً الدور الخارجي، ولاسيما الدولي الذي يبحث عن مصالحه بقوة في مصر.

خيارات السلطة السياسية

في ضوء قراءة السياق الذي يحكم العملية السياسية في مصر، فإن السلطة الحاكمة أمامها ثلاثة خيارات أساسية، هي:

الأول، الحفاظ على النظام الحاكم؛ فليس من قبيل التجني أن نقول إنه لم يحدث، إلى الآن، تغيير جوهري أو جذري وعميق في نظام حسني مبارك، فقد ذهب هو أو سقط عن عرشه، وبقيت "المباركية" طريقة في تفكير السلطة، وأسلوب عمل أجهزة الدولة ومؤسساتها. وقد يرجع هذا بالأساس إلى أن من تسلموا الحكم عقب خلع مبارك لم يكن في حسبانهم أو في نيتهم الاستجابة لمطالب الثورة، فالمجلس العسكري الذي تسلم الحكم في 11 فبراير 2011، تعامل مع ما بدأ في 25 يناير بوصفه مجرد انتفاضة ضد التوريث، وكان همّه الأساسي الحفاظ على تماسك كيان الدولة الذي تعرض لهزة عنيفة، فضلاً عن افتقار أعضاء هذا المجلس إلى الخبرة الكافية لإدارة شؤون الحكم، وكذلك طبيعة الجيش كمؤسسة "أمنية بيروقراطية" تعتقد أن المجتمع يجب أن ينتظم على شاكلتها، ولذا لا تحبذ تعددية الآراء والمواقف واختلاف المشارب والأهواء.[13] ولهذا حاول المجلس طوال الوقت "تبريد الثورة" وتخفيض سقف مطالبها أو تفريغها من مضمونها تدريجياً.[14]

وجاء حكم جماعة الإخوان المسلمين من خلال الرئيس محمد مرسي، فلم يترجم هذه المطالب إلى واقع عملي؛ لأن الإخوان اعتبروا الثورة

"فرصة" تاريخية منحها الله أو الشعب إياهم للانتقال من "مرحلة الصبر" إلى "مرحلة التمكين" سريعاً، فضلاً عن أنهم من المنشأ أو الأساس لم يكن لديهم أي بدائل حقيقية عما كان يجري قبل ثورة 25 يناير.[15]

والآن، وبعد أن أطيح حكم الإخوان المسلمين، بدأت مصر مرحلة انتقالية أو تأسيسية جديدة، لتجد السلطة الجديدة نفسها في مواجهة موجة جديدة من إرهاب الجماعات المتطرفة التي تحالفت مع الإخوان، وتستفيد من إمكاناتهم المادية أو من المظلة السياسية التي يوفرونها تحت لافتة تسمى "الدفاع عن الشرعية". وتحت ذريعة ألا يعلو صوت فوق صوت "مكافحة الإرهاب" قد تجد السلطة الراهنة مبرراً تسوقه لعموم الناس بأن الوقت لا يسمح بترف اسمه "إنجاح الثورة"، ولاسيما أن المعركة مع الإخوان كانت لاسترداد الدولة التي أصبحت إبان عهدهم في خطر، كما سبقت الإشارة إليه باستفاضة في القسم الأول من هذه الورقة.

الثاني، الانتصار للثورة؛ وهذا أكثر المسارات نجاعة في كسب الشرعية وتعزيز رضا الجماهير والحفاظ على تماسك الدولة وغلق الطريق أمام إعادة الأمور إلى الوراء، سواء كان بعودة المباركية أو الإخوانية. فثورة 25 يناير انطلقت لأن شروطها كانت متوافرة كاملة، وما زاد سخط الناس على المجلس العسكري الأول وعلى الإخوان المسلمين من بعده، إلا لأنهما أهملا مطالب الثورة المستحقة، وغير القابلة للتأجيل، وراحا يعملان ما في وسعهما من أجل أن تبقى الأمور على حالها. لكن ما يعوق هذا المسار الآن هو أن مَنْ جلسوا في مقاعد الحكم بعد ثورة 30 يونيو ليسوا جميعهم من الثوريين، إلا ما ندر، بل هم مزيج من أتباع النظام القائم والمنحازين إلى الخيار الأمني

والمالين إلى رفض التغيير. وهذا أمر خطير سواء على السلطة الراهنة أو حتى المقبلة، إنْ لم تستجب لنداءات العدالة الاجتماعية، وفعلت ما يجرح كرامة المواطنين، ويخنق الحريات العامة ويعوق مسار التحول الديمقراطي.

الثالث، طريق الإصلاح؛ ويعني عدم الاستجابة الفورية والسريعة لاستحقاقات الثورة، وهذا ما جرى بالفعل، واتباع النهج الإصلاحي الذي يقوم على ترك الآليات والإجراءات التي يحددها الدستور من تداول سلطة، وتعددية سياسية، وتكافؤ فرص بين المتنافسين السياسيين، ونزاهة الانتخابات، ورقابة شعبية، وتقوية المؤسسات، وحضور المجتمع المدني، لتصحيح أخطاء الماضي تباعاً وتحقيق ما أراده الثوار، ولاسيما أن الفساد والاستبداد نجما عن "التأبد في الحكم" وضعف المجتمع في مواجهة السلطة.

خيارات جماعة الإخوان المسلمين

صنعت مصر جماعةَ الإخوان المسلمين عام 1928 فصنعوا ظاهرة "الإسلام السياسي" في العالم بأسره، إما انسلاخاً منهم وإما تأسياً بهم وإما مضاهاة لهم وإما امتداداً لجماعتهم التي جعلت مقصدها ما تسميه "أستاذية العالم"، فساحت في الأرض وراء هذا الحلم بعيد المنال. وبانكسار الإخوان بعد إزاحة حكمهم في مصر، تتعرض فكرتهم للانطفاء، وتتساقط شعاراتهم الأخلاقية، ويتصدع تنظيمهم؛ ما يفتح باباً واسعاً أمام سؤال منطقي عن مستقبل الإسلام السياسي برمته، ولاسيما أن إطاحة حكم الإخوان المسلمين في مصر تبعها تظاهرات منددة لمناصري الجماعة في بلدان شتى، في مقدمها تركيا وباكستان والأردن وقطاع غزة وبعض دول أوروبا.

لكن قبل الإجابة عن هذا السؤال، علينا أن نجيب عن سؤال أوّلي هو: أي سيناريوهات مطروحة أمام الإخوان أنفسهم في الوقت الحالي؟ بالقطع ليس الجواب سهلاً مع استمرار حالة "الالتهاب العاطفي" للجماعة بعد إسقاطها عن الحكم، وظاهرة التصريحات المتضاربة التي تتوازى مع العودة شبه الكاملة إلى "العمل السري"، وخاصة بعد إعلان مجلس الوزراء المصري، في 24 ديسمبر 2013، جماعة الإخوان تنظيماً إرهابياً. لكن يمكن أن نصل إلى تحديد هذه المسارات من خلال استقراء الطريقة التي يفكر بها الإخوان، والتي ندركها من قراءة تاريخهم، والسياق الراهن الذي يحيط بهم، والارتباطات والرهانات الدولية عليهم، والتي جعلت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما تنظر إليهم باعتبارهم طرفاً يمكنه خدمة المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

وبناءً على هذا، يمكن القول إن خيارات الإخوان بعد إسقاط حكمهم تتوزع على دروب ثلاثة، هي:

الأول، خيار إلى الأمام؛ وكان يعني مراجعة الأفكار والأدوار وإبداء الاعتذار عما اقترفته الجماعة في حق الشعب المصري من أخطاء في أثناء وجودها في الحكم. وبتقديم تصور جديد يؤلف بين الجماعة وفكرة "الوطنية"، ويظهر إيمانها الجازم بالتعددية السياسية والفكرية وتداول السلطة، وقطعها بأن الديمقراطية لا تعني فقط "صندوق انتخاب" إنما هذا مجرد إجراء من حزمة إجراءات يجب أن تواكبها قيم ونسق للحرية الشخصية والعامة والتسامح والانفتاح وتكافؤ الفرص واحترام حقوق الإنسان، وكذلك إعادة ترتيب صفوف الجماعة بما يقود إلى تنحية القادة المنحدرين من

"التنظيم الخاص" الذي مارس العنف والإرهاب، ويتقدم بالقادة الإصلاحيين على حساب المنتمين إلى أفكار سيد قطب التكفيرية. وبعد هذا يمكن للمجتمع أن يعيد بشكل طوعي دمج الإخوان، فكراً وتنظيماً، ولن يبقى سوى وضع هذا التنظيم تحت سلطان الدولة، مراقبةً ومحاسبةً، وليس إبقاؤه على صيغته الحالية، وكأنه دولة داخل الدولة.

الثاني، خيار إلى الخلف؛ وهو الدخول في مواجهة عنيفة وأعمال عدائية وإرهابية ضد المجتمع ومؤسسات الدولة، وفي مطلعها القوات المسلحة، انتقاماً من إسقاط سلطة الإخوان، ورغبة في إفشال السلطة التي حلت محلهم، وإرهاق الدولة وإنهاك قواها، وإجبار أهل الحكم على تقديم تنازلات جذرية أو فارقة. وهذا الخيار يعني ببساطة انتحار الإخوان، لأنه لا يمكن لتنظيم أن يهز أركان دولة راسخة مثل مصر، لديها تجربة في التعامل مع الإرهاب، وسبق لها أن انتصرت عليه غير مرة.

الثالث، خيار الثبات في المكان؛ وبمقتضاه يدخل الإخوان في تفاوض مع السلطة الجديدة، يعيدهم إلى الحياة العامة تحت طائلة المشروعية القانونية والشرعية السياسية، فيخوضون غمار الانتخابات البرلمانية والمحلية وربما الرئاسية، ويظهرون تسليمهم التام بما جرى، لكنهم يبطنون عكس ذلك من خلال تمويل بعض التنظيمات التكفيرية التي تمارس الإرهاب وتحريكها لاستنزاف الدولة. ويتطلب الشق الأول من هذا الخيار الإبقاء على "حزب الحرية والعدالة"، الذراع السياسية للإخوان، تحت طائلة الشرعية، وهو أمر لا يزال جارياً حتى بعد إعلان الإخوان تنظيماً إرهابياً من قبل الحكومة المصرية.[16]

وفي ظل هذا الخيار الثالث التحايلي هناك قضيتان ستحكمان جزءاً كبيراً من تصرفات الإخوان وما يفعلونه في الوقت الراهن أو المستقبل، وهما غائبتان إلى حد كبير عن النقاش العام وإن تطرق إليهما بعضهم فيكون ورودهما على استحياء وبشكل عابر، وهما قضية "صناعة المظلومية" وقضية "الفصام الإخواني حيال الحقوق والواجبات".

وبالنسبة إلى القضية الأولى، ما يفعله الإخوان الآن لا يزيد على إيجاد "مظلومية جديدة" يسوّقونها هذه المرة إلى العالم بأسره، بعد أن سوّقوها في مصر عقوداً من الزمن، واستعطفوا بها الناس، فصمتوا عن اختطافهم لثورة 25 يناير العظيمة، وصوتوا لهم في الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي أعقبت الثورة وأعطوهم السلطان كاملاً. ومن أسف فإن هذه "المظلومية" تُصنع بسكب الدماء غزيرة في الشوارع لمصريين من الإخوان وغيرهم، وفي ركاب ترويع الآمنين وقطع الطرق والتضييق على الناس، واستعداء الخارج على الداخل، والغرب على مصر.

كان قادة الإخوان الذين اعتصموا في ميدان رابعة العدوية في مدينة نصر (شرق القاهرة) أو أمام جامعة القاهرة (غرب القاهرة) يدركون أن عودة محمد مرسي إلى الحكم مستحيلة، ولاسيما بعد أن خرج الملايين من المصريين يوم 26 يوليو 2013 ليفوضوا الجيش في التصدي لكل من يرتكب فعلاً إرهابياً، لكنهم حشدوا أنصارهم، وألحوا على نزولهم الدائم إلى الشوارع والميادين، ليصنعوا بهم "المظلومية"، التي تنطوي على "استعادة الشعور بالاضطهاد" وممارسة "المازوخية السياسية" في حدها الأقصى، والحديث عن "مؤامرة" عليهم.

إن صور الجثث المرصوصة في مشهد يدعو إلى الأسى والأسف، وصور الأطفال الذين يرتدون أكفانهم، والنساء اللاتي يتقدمن صفوف التظاهرات، والإفراط في الحديث عن الخديعة والمؤامرة والانقلاب، وسيلة مهمة لصناعة تلك المظلومية أو الكربلائية الإخوانية، بقدر ما هي وسيلة مهمة للحفاظ على تماسك تنظيم الإخوان؛ فلو صارح القادة أعضاء الجماعة وقواعدها أن جموعاً بشرية قد نزلت إلى الشوارع لتُسقطهم عن الحكم لَتزعزعت ثقتهم بأنفسهم، وساورتهم شكوك حول مصداقية مسارهم الفكري والتنظيمي وأخلاقيته وقوته. ولذا، فالأفضل بالنسبة إلى التنظيم، وفق تصور أولئك القادة، أن يتحدثوا عن اضطهاد جديد و"مظلومية" أخرى.

وبالنسبة إلى القضية الثانية أشير بوضوح إلى أنني قبل ثورة 25 يناير، كنتُ من المدافعين بوضوح عن حق الإخوان في "الشرعية السياسية" عبر السماح لهم بتشكيل "حزب سياسي"، ومن الرافضين لمحاكمة أعضاء الجماعة أمام "محاكم عسكرية"، ومن المؤيدين لحصولهم على حقوق المواطنة كافة، من دون تهميش ولا تمييز ولا نبذ، وكان من أهدافي هنا أن يكون للإخوان المسلمين كيان ينشط تحت سمع الدولة وبصرها، بدلاً من تنظيمهم السري الذي كان دولة داخل الدولة تتقاسم المنافع مع نظام مبارك في السر، وتناطحه في العلن. وكثير من منظمات حقوق الإنسان كانت تدافع عن وجهة النظر تلك بوضوح ومن دون مواربة كجزء من مهمتها. ونظراً إلى أن الإخوان المسلمين كانوا في المعارضة وتحت الملاحقة لم يقف أحد ليسأل نفسه: هذه حقوقهم فما واجباتهم؟

وبعد الثورة، وإنشاؤهم حزباً سياسياً وحيازتهم أغلبية في البرلمان، وفوز أحدهم بمنصب رئيس الجمهورية أخذوا كل الحقوق، لكن أحداً لم يسألهم عن الواجبات أيضاً. وبعد أن أزيحوا عن السلطة بفعل انتفاضة شعبية عارمة انحاز لها الجيش، راحوا يطلبون الحقوق؛ حق التظاهر، وحق الحصول على التقاضي العادل، وحق التعبير عن الرأي، وحرمة الدم،... إلخ.

وبالقطع فكثيرون معهم في كل هذه الحقوق، لكن آن الأوان أن يسألهم الجميع عن واجباتهم حيال الدولة التي يعيشون فيها: فهل هم يؤمنون بها؟ هل مصر بالنسبة إليهم وطن أم مجرد سكن؟ دولة مقر أم دولة ممر؟ وأين موقعها في مشروعهم الوهمي حول "أستاذية العالم"؟ وهل ولاؤهم الأول لبلدهم أم "طز في مصر"، كما قال مرة مرشد الجماعة السابق محمد مهدي عاكف؟ وكيف يرون المصريين: هل هم شعب يعيش في جاهلية كما يقول سيد قطب الذي يؤمنون بأفكاره، وبالتالي يكون الإخواني من بنجلاديش أقرب إلى الإخواني المصري من جاره الذي يشاركه في جدار البيت؟ وهل لا يزال الإخوان يؤمنون بأن الوطنية وثنية ولا يلزمون أنفسهم حيالها بأي مسؤوليات أو التزامات أو واجبات؟

وفي ظل صناعة "المظلومية" يريد الإخوان أن يرتبوا بها حقوقاً لهم، يقرها الداخل والخارج، لكن أحداً لا يسألهم عن واجباتهم حيال مصر، كدولة مستقلة ووطن، وهذا ما يجب أن يلح الجميع عليه من الآن فصاعداً.

وأتصور أن الإخوان لم يذهبوا إلى الخيار الأول، لأنه بدا صعباً على قيادات تكلست وشاخت في مواقعها وتتوهّم أن ما في رؤوسها من أفكار

يجسد الطريق المستقيم، وتعيش في "مازوخية سياسية" دائمة من خلال استحضار "المظلومية" والحديث المستمر عن "الاضطهاد" بغية جلب تعاطف جديد من الناس. لكن ربما يتزايد بمرور الوقت حجم المقتنعين بهذا المسار في صفوف الإخوان، من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه من ميراث الجماعة، وربما تنجح تحركات من قبيل "إخوان بلا عنف" و"أحرار الإخوان" التي تطالب بسحب الثقة من القيادة وتطهير الجماعة من الداخل في جذب مزيد من الأتباع، بما يجبر القادة على التراجع، أو يسقطهم، ويرفع مكانهم قيادات جديدة إصلاحية، تكون قد استوعبت الدرس جيداً، وآمنت أن عباءة تنظيم الإخوان أضيق بكثير من أن تستوعب طاقة المصريين، بينما مصر بوسعها أن تهضم التنظيم، وعليه أن ينضوي تحت رايتها، ويستجيب لمقتضياتها ورهاناتها وإمكاناتها المادية والروحية.

كما أن الخيار الثاني بدا مكلفاً ومتعباً، فالإخوان يدركون جيداً جوهر المحن التي مروا بها حين اصطدموا بالدولة، وخصوصاً المؤسسة العسكرية، والتجربة ذاتها يعيها حلفاء الإخوان، ولاسيما "الجماعة الإسلامية" التي رفعت السلاح ضد نظام حسني مبارك، فانهزمت وراجع قادتها أفكارهم حتى يمكنهم الخروج من السجون. والصدام سيؤدي إلى اتساع الهوة بين الإخوان والمجتمع، ويزيح صورتهم في المخيلة الشعبية من أعضاء "الجماعة الدعوية" أو "التنظيم السياسي" إلى "العصابة الإجرامية" أو "المجموعة الإرهابية"، ولهذا كلفة باهظة على صورة الإخوان التي اهتزت بقسوة حين أصيب الناس بالصدمة من الفجوة المتسعة إلى أقصى حد بين أقوالهم وأفعالهم.

وغالباً يمكن القول إن الجماعة قد تمضي إلى الخيار الثالث، وهو الثبات في المكان، وتتوقف حاجتها إلى تحريك أدوات العنف التي تمولها على الظرف المتجدد الذي تعيشه، وعلى قدرة أجهزة الأمن على اكتشاف هذا المخطط والتعامل معه باقتدار، وعلى رد فعل المجتمع والقوى السياسية والنخب الفكرية على هذا إنْ قُدِّمت أدلة عليه، ومفاضلة قيادات الجماعة بين الغُرم والغُنم الناجمين عن انتهاج هذا المسلك أيضاً.

وفي الأحوال كلها، وأياً كانت الخيارات، فإن إطاحة حكم الإخوان في مصر، يضيف محنة جديدة إلى تيار "الإسلام السياسي"، ولاسيما أن الإخفاق هذه المرة وقع للجماعة الأم، وفي الدولة المركزية للحركات الإسلامية في الزمن الحديث والمعاصر. فعلى مدار العقود التي مضت، كلما استدعى أحد فشل تجارب الحركات والتنظيمات المسيسة ذات الإسناد الإسلامي في السودان والصومال وأفغانستان وباكستان والجزائر وغيرها، كان الرد عليه جاهزاً: مشروع الإخوان المسلمين مختلف، وليس أي تجربة من هذه تجسد شعار "الإسلام هو الحل" كما رأته الجماعة الأم وتصورته وتطرحه. لكن حين وُضع الإخوان المسلمون في التجربة بان إخفاقهم أسرع مما تصور مناوئوهم ومُوالوهم على حدٍّ سواء.

لكن هذا لا يعني أن الإخوان، ومعهم أغلب فصائل الإسلام السياسي، سيعترفون بالخطأ الواقعين فيه الذي ينحدر بهم إلى حد الخطيئة، وهم لن يقروا بأن فصل الدِّين عن السلطة ضرورة، وأن ما يطرحونه ينفر منه مجتمع عصري حتى لو كان متديناً، مثل المجتمع المصري، بل على النقيض من هذا تماماً أخذوا ينكرون ما جرى، ويغضون البصر عن الملايين من المحتجين

الـذين فاضـوا طوفانـاً بشـرياً في الشـوارع ليسـقطوا الإخـوان عـن الحكـم، ويركزون على نقطـة تـدخل الجيش فقـط، ليسـوقوا الأمـر عـلى أنـه انقـلاب عسكري، بما يمهد الطريق أمام ما سيقولونه لاحقاً من أن مشـروع الإخـوان لم يُمنح الفرصة كاملـة، وأن أعـداء الإسـلام هـم مـن سـعوا إلى الـتخلص منـه سـريعاً، وأن جعبة الإخوان كان فيها الكثير، لكن أحداً لم يمهلهم كي يخرجـوا كل ما فيها. وجميع هذه المزاعم لا ترمي إلى الإبقاء على تنظيم الإخوان متماسكاً حول "مظلومية" جديدة فحسب، بل لتبقي على ادعاءات "الإسلام السياسي" قائمة، وتجذب إلى صفوفه زبائن جدداً من الأجيال اللاحقة، التي لم تشهد أو لم تعِ على الوجه الأكمل فشله الذريع في الحكم والإدارة، وعدم تمكنه مـن ترجمـة شعاراته البراقة إلى خطط عمل تنهض بالواقع.

لكن هذا المسلك التحايلي لن يعوّض الخسارة الفادحة التي مُني بها هـذا التيار بشتى فصائله وجماعاته، جراء سقوط سلطة الإخوان في مصـر، ولن يحُول بسهولة دون تفادي آثار الهزيمة الاستراتيجية التي لحقت به، وقـد يجـبر أنصـار "الإسلام السـياسي" إلى ضـرورة مراجعـة الأفكـار والأدوار، والانتقـال مـن التجربة التاريخية إلى مساءلة الواقع المعيش والبحث عن حلول حقيقية لمشكلاته.

خيار القوى الثورية والحزبية

قبل أن نفحص خيار القوى الثورية والسياسية علينا أن نبين مدى أهمية أن تعمل هذه القوى على إيجاد بديل سياسـي حاضـر، ومحـدد المعـالم، وذي شعبية جارفة. فابتداءً، لا توجد أمة حية متمكنـة إلا وتمتلـك بـدائل عـدة في التفكير والتدبير، تجربها كيفما أرادت، وحسب مقتضيات الحاجة، فإن أخفـق

أحدها، تذهب مباشـرة إلى غيره، ساعية مـا أمكنهـا إلى الترقـي في المعـاش، متنقلة من حَسن إلى أحسـن، مـن دون توقـف ولا تـردد، وسـائرة دومـاً إلى الأمام في خط مستقيم، متلمسة سنة الحياة السليمة والصحيحة، التـي تقـول إن الغد يجب أن يكون أفضل من اليوم، وإن الجيل القادم من الضـــروري أن يكون أكثر وعياً وسعادة من الجيل الحالي، وإن هذا يسلّم ذاك الرايـة في رضـا واطمئنان، وإخلاص واضح وجلي للوطن.

ومثل هذه الأمة لا تترك طرفاً بعينه يحتكـر تقـديم البـدائل، بـل تعطـي الفرصة للجميع للمشاركة في صنعها، مهـما كـان مـوقعهم مـن السـلطة، أو موقفهم منها؛ فالكل شـركاء في الوطن والمسار والمصير، والمستقبل لن تكون مغارمه على طرف دون آخر، ويجب ألا تصـبح مغانمـه لمصـلحة جهـة عـلى حساب البقية.

أما الأمم المريضة أو الهشة، التي تقف على أبواب الفشـل وربـما المـوت المؤقت، فتفتقر إلى إنتاج البدائل، حيث لا تصنع غير الحزب الواحد والرجل الأوحد، ولا تزرع غير الأفكار والـرؤى النمطيـة التـي عفـا عليهـا الـدهر، وتسمي الركود استقراراً، وقلة الحيلة حكمة، والتمسك بمـن شـاخ وأفلـس خبرة. وهذا الصنف من الأمم لا يمتلك غير مسار واحد، ولذا ترممه حتى لو تعمق الشـرخ وصار عصياً على الترميم، وترتقه حتى لـو اتسـع الخـرق عـلى الراتق، وتضيع سنوات عديدة هباءً في سبيل الاحتفاظ بهذا المسار المتـداعي؛ لأنها لا تعرف غيره، ولا تألف سواه. وترتضـي أن تمضـي الحياة يوماً بيـوم؛ فلا أفق ولا أمل، ولا خطة للمستقبل المنظور أو البعيـد، مـع أن العـالم غنـي

بالخيارات والبدائل والمسارات، ولاسيما في أوقات الراحة والسلم، والتركيز على التنمية والرفاه والرخاء.

ومن المؤسف أن القوى السياسية والثورية المصرية تعيش هذه الحال المريضة، فلا تمضي إلا في طريق واحدة، هي تلك التي حددتها السلطات. ومن أجل هذا الخيار الذي لم يختبر أحد مدى صوابه أو ملاءمته لواقعنا، تحشد كل الطاقات، وتعمل أغلب العقول والنفوس في اتجاه واحد. حتى لو تمكن أي من هذه القوى السياسية أن يصل إلى السلطة في المستقبل فإنه لن يكون في وسعه، من دون حيازته بديل قوي، أن يخلق نظاماً سياسياً مغايراً لحكم الإخوان أو حكم مبارك، حيث كانت تتحول خطب الرئيس إلى برامج عمل، وتوجيهاته إلى قوانين، وتعليقاته العفوية إلى خطط، وإيماءاته إلى قرارات، تجد طريقها سريعاً إلى التنفيذ، بغير فحص ولا درس، وبذا تحوَّل الوزراء إلى مجرد موظفين مطيعين، يجلسون في انتظار تعليمات الرئاسة لينفذوها، أو يبادروا بالتصرف حسب ما يرضي رأس السلطة، بغض النظر عن مدى احتياجات الواقع لهذا، أو حاجة الناس إلى ذلك.[17]

وفي ظل البديل الواحد تصبح القوى السياسية والاجتماعية والثورية المختلفة مع النظام الحاكم أو المتفق معه، مجرد حواشٍ باهتة على متن غليظ، ومجرد كائنات رخوة لا تصلب ظهرها في وجه السلطة، أو كائنات طفيلية تعيش على الفتات المتاح، وعلى البقايا التي يتركها النظام أو تنحسر عنه أرديتها الثقيلة، التي تغطي كل المجالات العامة، وبذلك تصبح عاجزة عن أن تطرح نفسها بديلاً من النظام، أو تشكّل "نظام ظل"، وتصير مغلولة اليد عن إنتاج تصور مختلف، يسعى إلى حشد مناصرين له، ومنافحين عنه، فتأتي

ثمار أي كفاح أو نضال من أجل تحسين شروط الحياة، هزيلة وضئيلة وعطنة، أو يكون حصاد الهشيم.

وفي ظل البديل الواحد تختار السلطة الإطار الذي يحكم التصرفات والتحركات والقرارات في الداخل والخارج، في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة، ويكون على مؤسسات الدولة أن تخضع لهذا الإطار، ويفكر قطاع كبير من الجماعة العلمية والبحثية في الوسائل التي تخدمه، إما بحثاً عن رضا الحاكم، وإما تجنباً لآثار غضبه، أو رضوخاً للأمر الواقع، ويأساً من إصلاحه. حتى القلة التي تحتفظ باستقلاليتها وتحاول أن تبدع بدائل أخرى، لا يجد إبداعها أي صدى، ولا يحظى بأي اهتمام أو رعاية، ولذا تبقى الأفكار البديلة حبيسة الأدمغة والأدراج، وكثير منها يموت في صمت مطبق.

وفي ظل البديل الواحد أيضاً تفتقد الدولة إدارة ناجعة متجددة قادرة على تجنب الكوارث، وإدارة الأزمات، وقبل كل هذا النهوض بالأمة، ودفعها إلى الأمام دفعاً، لتأخذ موقعها اللائق بين الأمم. ومع البديل الواحد تتجمد حياتنا وتتوقف، أو تسير سير البطة العرجاء، بينما تسرع البلدان الغنية بالبدائل خطاها، فتتسع الهوة بيننا وبينها، ونصير بتتابع الأيام ذيلاً لها، وعالة عليها.

إن القوى السياسية والثورية المصرية في حاجة إلى إبداع بدائل لا تنتهي لحل مشكلاتها التي تعقدت في كل نواحي الحياة. وهذا الإبداع يجب ألا يتوقف مهما تعنتت الحكومات أو عمدت إلى وأد الأفكار والأعمال التي لا تأتي على هواها ومصالحها، فتلك السلطة أو هذه ليست باقية إلى الأبد، وليست قدراً محتوماً. ولابد من أن نؤمن بأنه سيأتي في لحظة إلى سدة الحكم

من يدركون أن تجميد البدائل أو وأدها جريمة في حق الأمة ومستقبلها، ولذا من الضروري أن يجد هؤلاء الجادون المخلصون أفكاراً عملية جاهزة، ليستخدموها في مواجهة التخلف، والأخذ بأسباب التقدم والرقي، لنظفر في نهاية المطاف بدولة ومجتمع قويين قادرين على تحقيق أحلام المواطنين الذين يتحرقون شوقاً إلى الحرية، ويتطلعون إلى حياة مادية أفضل، فتتحقق للأنظمة الشرعية المفقودة، وتمتلك الدولة منعة وحصانة في مواجهة أي عدو أو طرف خارجي طامع. ودون ذلك ستجد الدولة المصرية نفسها في نهاية المطاف في وضع لا تحسد عليه.

وطرح البديل الواضح يتقاطع مع جميع خيارات القوى السياسية الثورية والحزبية التي يمكن أن تتوزع على النحو الآتي:

الأول، التحالف مع السلطة أو الصمت حيال أفعالها، والصبر عليها، خوفاً على الدولة التي دخلت في مواجهة حاسمة مع الإرهاب؛ فكثير من قوى المعارضة، التي تؤلف "جبهة الإنقاذ الوطني"، يرى أن الوقت غير مناسب لممارسة ضغوط شديدة على سلطة مؤقتة تقع على كتفيها مهمة ثقيلة، وهي إعادة الأمن إلى الشارع والاستقرار إلى البلاد، ومواجهة التآمر الدولي على البلاد، فضلاً بالقطع عن مكافحة العنف المفرط الذي تمارسه جماعة الإخوان المسلمين وحلفاؤها. وتعتقد هذه الأطراف أن الدفاع عن السلطة الحالية بوصفها نتاجاً لثورة 30 يونيو، والجسر الواصل بين مرحلتين في تاريخ البلاد، عمل لابد منه، لأن العكس يعني رفع الغطاء السياسي عنها، وتعريتها أمام خصمها الأول وهو الإخوان، بما يصب في مصلحة هذه الجماعة في النهاية، ما يشكل خطراً جديداً على الدولة.

المستقبل السياسي لمصر بعد إطاحة حكم الإخوان المسلمين: ترشيح الآني وتوقع الآتي قريباً

الثاني، العودة إلى الميادين؛ وذلك للاحتجاج على السياسات القائمة باعتبارها لا تترجم مبادئ الثورة (عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية.. كرامة إنسانية) في الواقع المعيش، ومن منطلق الإيمان بأن ابتعاد السلطة الحالية أو المقبلة عن "الخط الثوري" سيؤدي في النهاية إلى شحن رصيد غضب جديد في نفوس الناس وقلوبهم، ولاسيما أن الثورة قامت أصلاً؛ لأن شروطها كانت قائمة بقوة في عهد حكم حسني مبارك، حيث التوريث، وتزوير الانتخابات، واستشراء الفساد، واحتكار القرار السياسي، وسطوة الأمن الغاشمة، والفجوة الطبقية الهائلة، والتجبر البيروقراطي الظاهر، وتراجع مكانة مصر إقليمياً ودولياً.

والاحتجاج المباشر قد يؤدي إلى أمور عدة: أولها، إمكانية تنبيه السلطة إلى تأخر الاستجابة للثورة ودفعها إلى اتخاذ ما يلزم حيال هذا الاستحقاق المنتظر. وهذا بالقطع أكثر الاحتمالات أمناً وسلاماً وعدلاً أيضاً. وثانيها، عناد السلطة ومن ثم استمرار التظاهر بما يعرض مصر لتكون دولة فاشلة بعد أن نزفت كثيراً وطويلاً نتيجة استمرار الاضطراب السياسي. وثالثها، قيام جماعة الإخوان، إنْ كانت لا تزال في حالة مواجهة مع النظام الحاكم، باستغلال هذه الاحتجاجات من جديد لمصلحتها، وامتطائها مثلما امتطت ثورة 25 يناير، وتحويلها كقوة دفع في الضغط على السلطة من أجل إجبارها على تقديم تنازلات لحساب الجماعة. وهنا يكون الثوار محل تلاعب جديد من قبل الإخوان المسلمين، بعد أن تحولوا في النهاية إلى دفقة نقية من دم جديد تنساب في شرايين الجماعة فتقويها. والجماعة نفسها تراهن على هذا الخيار،

فتطرح نفسها، كذباً وافتراء، باعتبارها راعية ثورة 25 يناير أو حارستها، حتى تخدع شباب الثورة.

الثالث، مسار الانتخابات؛ أي إمكانية أن تكمل هذه القوى بالصندوق ما سبق أن بدأته بخناجرها الهادرة، وأياديها التي كانت تدق الهواء، أو بالسواعد التي واجهت قوات الأمن في ثورة 25 يناير. لكن ما يجعل الثوار مترددين من المضي قدماً في هذا الخيار أن إمكانات الثوار المادية لا تزال محدودة، كما أنهم لم يتوحدوا بعد بالقدر الذي يتيح لهم منافسة أصحاب المال أو المستندين إلى ظهور قبلية وعشائرية وعائلية، أو المعتمدين على توظيف المال العام للدولة ومؤسساتها، كما يعرقل هذا الخيار حالة الضعف التي عليها الأحزاب السياسية المصرية في الوقت الراهن، وهي مشكلة مزمنة بدأت بعد عودة الحياة الحزبية عام 1976، وذلك بعد توقفها عقب ثورة 23 يوليو 1952.[18] لكن هذا العيب يمكن تفاديه إنْ توحد التيار المدني المرتبط بالثورة في هذه اللحظة الفارقة ليملأ الفراغ السياسي الكبير الذي تعيشه مصر في الوقت الراهن.

فعلى الرغم من أن الطليعة التي أطلقت ثورة 25 يناير تنتمي إلى "التيار المدني"[19] فإن نصيب هذا التيار من "الشرعية الدستورية" لم يتناسب مع ما له من "الشرعية الثورية"، وذلك وفق النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات التشريعية التي شهدتها مصر عقب الثورة، وانتخابات الرئاسة التي أوصلت مرسي إلى الحكم.

وقد خرج التيار المدني من الموجة الأولى للثورة من دون أن يتخلص من أمراضه التي عاناها في العقود التي خلت؛ مثل غياب التنظيم القوي، سواء عبر الأحزاب أو الحركات الجديدة، وعدم وجود شبكة اجتماعية راسية على الأرض، وضعف التمويل وتهالكه. كما أن الأحزاب المدنية التي رأت النور في ركاب الثورة، لا تزال هشة وبلا قواعد جماهيرية عريضة، وفشلت، حتى الآن، في استغلال النزوع الشديد إلى المشاركة السياسية الإيجابية عقب الثورة، وبعد موجتيها.

فملايين المصريين انشغلوا بالسياسة وقضاياها بعد أن تم تغييبهم عن هذه الدائرة، وسعى كثيرون إلى تحصيل معرفة بكل ما يخص المجال العام على اختلاف المسائل والقضايا التي تشكله، وكانوا ينتظرون على باب الرغبة في الانخراط داخل الأحزاب السياسية، ولاسيما الجديدة منها، لكن الأخيرة لم تكن تمتلك خطة للتعبئة والحشد، لذا بقيت على حالها من التكلس والضعف.

وهذا العيب لا يقتصر على الأحزاب المدنية فحسب، بل يمتد إلى الأحزاب الدينية أيضاً. فعلى الرغم من أنها حازت أغلبية في البرلمان بغرفتيه (مجلس الشعب ومجلس الشورى)، فإن حجم عضويتها لا يزال أقل بكثير من تمثيلها السياسي، وهي اعتمدت في تحصيل الأغلبية على المتعاطفين معها والقدرة على إقناع المترددين للتصويت لها، أكثر من اتكائها على الأعضاء العاملين فيها. وهذه الشعبية تراجعت بمرور الأيام.

ويعاني التيار المدني من تدني خبرته في التعامل المباشر مع الشارع أيضاً. فقد حوصر المدنيون في مراكز انطلاقهم، ووضعت السلطة في عهد مبارك

بينهم وبين الناس جداراً سميكاً، ليتحولوا إلى تجمعات ضيقة تتآكل تدريجياً. واستسلم التيار المدني لهذا الحصار الذي حماه ووضع إجراءاته الصارمة قانون الطوارئ البغيض، وبذلك افتقد بمرور الوقت أساليب وآليات الالتحام بالناس، وربطهم برموز هذا التيار من خلال علاقة مباشرة، وليس عبر من خلف الكاميرات أو عبر صفحات الكتب والصحف والمجلات.

كما يعاني التيار المدني التشرذم، إذ إنه يبدو عاجزاً أو متراخياً، حتى الآن، في توحيد صفه، وتجميع قواه. وقد ظهرت هذه النقيصة في انتخابات مجلسي الشعب والشورى، والرئاسة، والاستفتاءين على الدستور (استفتاء 19 مارس 2011، واستفتاء 25 ديسمبر 2012)؛ فبينما كان الإخوان والسلفيون ينافسون عبر كتلتين محددتين على "القوائم"، ولهم مرشحان اثنان فقط في الدوائر الفردية، أحدهما عن "حزب الحرية والعدالة" والثاني عن "حزب النور"، فإن التيار المدني خاض غمار الانتخابات مبعثراً، في أكثر من قائمة، وكان العشرات من بين المنتمين إليه يتنافسون على كل مقعد بالنسبة إلى الفردي. وأدى هذا العيب، إلى جانب عوامل وأسباب أخرى، إلى تدني حصاد المدنيين من مقاعد البرلمان بغرفتيه.

ويصاب التيار المدني بغياب فضيلة "إنكار الذات" لدى قادته، فكلٌّ منهم يرى نفسه الأحق بحيازة الصدارة، ولا يقبل العمل تحت قيادة آخر. وقد كان لهذا العيب دوره في تفكيك حركة "كفاية" وإضعافها، وكذلك "الجمعية الوطنية من أجل التغيير"، جنباً إلى جنب مع الأهواء الشخصية والمصالح الذاتية الضيقة التي غلّبها بعض قيادات هذا التيار على المصلحة العامة.

وقد استغلت السلطة ممثلة في المجلس العسكري، واستغل المنافسون السياسيون ممثلين في التيار الإسلامي، هذه الآفة في استقطاب رموز وحركات مدنية وتوظيفها في وجه قوى مدنية رديفة.

وللتغلب على هذه المشكلات يحتاج التيار المدني إلى تقارب أو حدوث اندماج بين وحداته وتنظيماته، سواء بتوحيد القوى والتجمعات الثورية أو بدخول الأحزاب الصغيرة تحت لواء الأحزاب الأكبر المنسجمة معها في البرامج، ذائبة فيها تماماً. كما يحتاج رموز التيار المدني إلى امتلاك فضيلة "إنكار الذات"، والانخراط أكثر بين الناس.

ويبدو المستقبل في مصلحة التيار المدني شريطة أن يعي هو ذلك، ويعمل بأسلوب علمي يتسم بالجرأة، ويراهن على تعزيز الثقافة المدنية بين الناس، ويدرك بشكل جلي مدى "نزيف المصداقية" الذي بدأ يعانيه التيار الإسلامي بشكل جارح.

ولا يعني هذا أن المستقبل هو للتيار الغارق أو الصارخ في العلمانية الشاملة والكلية، أو ذلك الذي ينادي بإبعاد الدِّين عن الحياة. فمثل هذا التيار غير موجود إلا في أفراد قلائل من بين الناشطين المدنيين، والأغلبية الكاسحة تؤمن بدور الدِّين في الحياة لكنها تريد إبعاده عن السلطة، وخلافها مع التيار الإسلامي ليس خلافاً في "التنزيل" إنما خلاف في "التأويل".

ويمتلك الناشطون المدنيون بمرور الوقت قدرة على التعبئة والحشد، ويستفيدون من اهتزاز صورة التيار السياسي المتخذ من الإسلام أيديولوجية له، وتآكل مصداقيته لدى الشارع، ويحوزون أدواتٍ للتغلغل في

أروقة المجتمع. فضلاً عن ذلك لم يعدم هؤلاء الناشطون القدرة على التأثير في "التيار المتأسلم" ذاته. فكثير ممن ينتمون إلى جماعة الإخوان أخذوا في الخروج عنها منجذبين إلى التيار المدني في أغلب أفكاره، بعضهم كوّن أحزاباً مثل "النهضة" و"الريادة" و"التيار المصري"، وبعضهم يتحلق حول رموز، مثل الشباب المحيطين بالدكتور عبد المنعم أبو الفتوح عضو مكتب الإرشاد سابقاً، والآن هناك من ينسلخ في صمت عن جماعة الإخوان، منجذباً إلى مقولة التيار المدني بضرورة فصل الدِّين عن السلطة وصراعاتها.

والأهم من هذا أن التيار المتأسلم، بما فيه السلفيون، يمارسون السياسة وخاضوا الانتخابات على خلفية "المشروع المدني" حتى لو أنكروا هذا أو تنصلوا منه. فبعد تحريم العمل الحزبي وتفسيق الديمقراطيين ونبذ البرلمان ها هم يؤلّفون الأحزاب السياسية وليست "الفرق"، ويتحدثون عن "الديمقراطية" وليست "الشورى"، ويسعون إلى دخول البرلمان وليس تكوين "أهل الحل والعقد"، وذلك عبر "الانتخابات" وليست "البيعة". وفي هذا توسُّل بالمشروع المدني، فكراً وآليات، من أجل التمكين. وبرغم حديثهم عن الاضطرار إلى إقدامهم على هذه الخطوة، فإن الواقع سيغيرهم شاؤوا أو أبوا، ولا مجال للقفز على المكتسبات التي حازها المصريون عبر قرون من الكفاح الديمقراطي، وليس بوسع أحد أن يفرض الآن مشروعاً سياسياً قديماً على دولة حديثة.

لكن تقدم المدنيين من الثوريين والسياسيين مشروط أكثر بترسيخ الآليات التي تضمن تداول السلطة، وتقوم على نزاهة الانتخابات وحريتها وشفافيتها واستقلالية الجهة التي تشرف عليها. وعلى هذا الأساس يجب أن

يتوحدوا قبل جولات الانتخابات المنتظرة، ويستفيدوا من إخفاقاتهم السابقة، ليحافظوا بقدر الاستطاعة على "مدنية الحكم".

خيار القاعدة الشعبية

يؤدي انضمام القاعدة الشعبية إلى أيٍّ من الأطراف الثلاثة الفاعلة في الساحة السياسية المصرية، السلطة والثوار والإخوان، إلى تعزيز فرصه في تحقيق الأهداف التي يصبو إليها. فحين انضم عموم الناس إلى الطليعة الثورية يوم 28 يناير 2011 حدث الاختراق أو التحول الكبير نحو إسقاط حكم مبارك. وتمتع المجلس العسكري السابق بالتأييد الشعبي شهوراً، فلما ساءت صورته في أذهان الناس، راح يتساقط تدريجياً، بينما راحت فرص الإخوان تتعزز مع احتضان أغلبية الشعب لهم في الانتخابات التشريعية والرئاسية. وحين استبد الإخوان، وبدأ فسادهم الإداري، وبانت الهوة الواسعة بين رغبتهم وقدرتهم، وما وعدوا به وما يفعلونه في الواقع، راح من عوّلوا عليهم ينفضّون عنهم، ويذهبون في اتجاه الثوار الذين هيأوا الشارع للانتفاض من جديد، وهو ما جرى بالفعل وأُسقط مرسي عن الحكم، وبدأت عملية تصفية وجود الإخوان في أركان السلطة ومؤسساتها، وأخذت القاعدة الشعبية تتجه من جديد إلى الجيش لتقف إلى جانبه وتؤيده وتقدره، ولاسيما بعد الدور الذي لعبه في حماية ثورة 30 يونيو.

وسوف تتم ترجمة إرادة الشعب من جديد في عمليات الاقتراع المقبلة، الرئاسية والبرلمانية (بعد إقرار الدستور[20] الذي أعدته لجنة الخمسين التي ألّفها الرئيس المؤقت عدلي منصور بعد اختيارات أولية من قبل المؤسسات

الاجتماعية والسياسية والثقافية، وعلى رأسها الأحزاب والمجتمع المدني والحركات الشبابية)؛ لتحدد القاعدة الجماهيرية إلى من تميل، ومن يحظى بتأييدها ستكون له اليد الطولى في الحياة السياسية المقبلة. كما يمكن لهذه الإرادة أن تترجم، حال تردي الأمور، إلى احتجاج جارف يعيد صياغة الأوزان السياسية النسبية من جديد.

موقف الأطراف الخارجية

هناك حكمة راسخة في حياة مصر، بوصفها أقدم دولة في تاريخ الإنسانية، وهي أن الطامعين فيها لا يسلكون إليها سبيلاً إلا إذا وجدوا بها منفذاً سهلاً. وقد تكون هذه قاعدة عامة تنطبق على كل الدول والأمم تقريباً، لكنها الأكثر حضوراً وبروزاً في الحالة المصرية نظراً إلى أن الدولة التي شيدها الفراعنة على ضفاف النيل تقع في قلب العالم، ولذا كانت دوماً محط أنظار القوى الاستعمارية الساعية إلى تكوين إمبراطوريات ممتدة في الأرض.

ومنذ أن احتل الساميون مصر قبل خمسة آلاف سنة وهي تتعرض لموجات متلاحقة من الاستعمار، جعلها تُحكَم من قبل قوى أجنبية متلاحقة، لكنها في المقابل صدت موجات كثيرة حين كان أهلها متماسكين، أو ملتفين حول سلطة عادلة منجزة، أو كان لديها قدرات تمكنها من حيازة المنعة ومقاومة الغزو. فالمغول كسرهم المصريون في عين جالوت عام 1260، والموجات الصليبية المتلاحقة هُزمت على أيديهم سواء في الشام أو فوق الأراضي المصرية، ولم تتمكن الحملة الفرنسية من الاستقرار في مصر بعد أن غزتها عام 1798 سوى ثلاث سنوات، وفشلت حملة فريزر الإنجليزية في

غزو مصر عام 1807، وأخفق العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 بعد تأميم جمال عبدالناصر قناة السويس، وخاضت المقاومة الشعبية في هذه الحرب وفي حرب الاستنزاف عقب هزيمة 1967 وفي أثناء حرب أكتوبر 1973 المعارك إلى جانب القوات المسلحة، فمنعت العدو من أن يحقق أهدافه. حتى القوى الاستعمارية التي تمكنت من دخول مصر، سرعان ما آمنت أن لهذا البلد خصوصيته، ولذا تركت له قدراً من الحرية في تصريف أموره، وضعفت أمام قوته الحضارية الطاغية فانطبعت وتأثرت بها،[21] ولهذا رُفع عبر التاريخ شعار «مصر مقبرة الغزاة».

هذه القراءة المختصرة لتاريخ مصر ضد "الغزو" قد تصلح أمثولة لشحذ همم المصريين المعاصرين ضد ما تقوله السلطة دوماً من أن البلاد تتعرض لمؤامرة خارجية، لكنها لا تنفع كلية في فهم وتشريح، ومن ثم التعامل الخلاق، مع الحالة التي تمر بها مصر حالياً، ولاسيما مع الامتعاض الذي قوبلت به ثورة 30 يونيو من الغرب، في ظل مخاوفه من أن يؤدي التغيير الذي جرى إلى تهديد مصالحه في منطقة الشرق الأوسط، وفي مقدمها: ضمان تدفق النفط، والحفاظ على أمن إسرائيل، وحراسة الممر الملاحي الحيوي المتمثل في قناة السويس، وإمكانية تجميع جهد "المسلمين السُّنة" في وجه "المسلمين الشيعة" في إطار "اقتتال طائفي" زرع الغرب بذرته في العراق، ويعول عليه في إنهاك العالم العربي، وإدخاله في نزاع دائم مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية أو تعويق استراتيجيتها في المنطقة، كلاعب إقليمي قوي، في إعادة إنتاج لفكرة "الاحتواء المزدوج" التي تم تطبيقها في الحرب العراقية ـ الإيرانية.

وفي ضوء هذا لابدّ من أن نستعرض العناصر التي بوسعها أن تؤثر في تحقيق ما يسمى "الفوضى الخلّاقة" التي أقر كثيرون أنها السبيل إلى "الشرق الأوسط الكبير"، وهي مسألة قُتلت بحثاً وتناولاً من قبل الخبراء والساسة العرب على مدار نحو عشر سنوات كاملة. ويمكن سرد هذه العناصر على النحو الآتي:

أولاً، الإخوان وحصان طروادة؛ يبدو أن الإخوان راهنوا على أن الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية ستتدخل لحماية حكمهم، ونقلت بعض الصحف المصرية عن وزير الدفاع الفريق أول عبدالفتاح السيسي أن الرئيس السابق محمد مرسي قد قال له، حين أبلغه يوم 3 يوليو 2013 بأنه لم يعد رئيساً للبلاد بعد أن رفضه الشعب في 30 يونيو: «أمريكا لن تترككم». فاستثمار الأمريكيين في الإخوان لم يعد يحتاج إلى جهد لإثباته، بعد مواقف واشنطن المناصرة للجماعة، وحين بدأت تتخلى عنها فقد تم هذا خوفاً من خسارة أمريكا الشعب المصري، بعد أن تعلمت من تجربتها المريرة مع الثورة الإيرانية حين وقفت إلى جانب الشاه حتى قرب النهاية فخسرت الإيرانيين إلى الآن.

وقد وقعت أمريكا في فخ الإيهام الإخواني بأن الجماعة قوة ضاربة في الشارع المصري، وأن أنصارها بالملايين، لذا فبوسعها أن تضمن للولايات المتحدة الأمريكية تحسين صورتها في مصر، فضلاً عن حماية مصالحها.

وإذا كان من الصعب على قوة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية أن تبدل استراتيجياتها بسهولة، فإن المتوقع أن تحاول تكييف الوضع والواقع

الجديد في مصر بما لا يعرقل مسار تلك الاستراتيجية.[22] فالأهداف البعيدة ستستقر على حالها، مع إعادة توظيف أدوار الأطراف التي بُني جزء من الخطة على أكتافها. وهنا يمكن لأمريكا أن تعيد صياغة الدور المنوط بالإخوان، بحيث يؤدي إلى النتيجة ذاتها التي كان من الممكن أن يؤديها وجودهم في السلطة، وذلك بالنسبة إلى المصالح الأمريكية، ولاسيما إنْ كان المطلوب هو إنهاك الدولة أو الضغط على أعصاب أي نظام حكم قادم في مصر كي لا يتمرد على الدوران في الفلك الأمريكي، ولاسيما بعد تنامي النزعة إلى الاستقلال الوطني لدى قطاعات عريضة من الشعب والنخبة المصرية.

ثانياً، وضع إقليمي متفجر؛ فالعالم العربي منذ هروب الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي من قصره في 14 يناير 2011 لم يعد كما كان قبل هذا التاريخ، فقد جرت في النهر مياه جديدة هادرة، وربما تجري مياه أخرى. وهذا الوضع الإقليمي المتقلب والساخن يضغط بالطبع على الحال في مصر، ليس لموقعها في قلب العالم العربي فقط، ولا لأنها الدولة العربية الأكثر سكاناً أو الأقدم تاريخاً، لكن لأن الغرب ينظر إليها على أنها مفتاح المنطقة العربية، وأن أي تغيير فيها سيؤثر في ما حولها. ومن هنا فقد ترى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها أن تغيير الأوضاع في دول عربية عدة يبدأ من القاهرة.

وبالقطع لن يعود العالم العربي إلى ما كان عليه قبل "الربيع العربي". فمن قبل انطلاق الثورة التونسية كانت المساحة الجغرافية الممتدة من جبال طوروس إلى جبال الأطلسي جنوب المتوسط، تكاد تكون هي البقعة الأرضية التي لم ينلها تغيير جذري، وتعيش على حالها كأيام الحرب الباردة،

ولا تعرف سبيلاً إلى "موجة" ديمقراطية ثالثة، أدت إلى تساقط نظم مستبدة وشمولية في مشارق الأرض ومغاربها.

قبل هذا، كان العرب يعانون أربعة أشياء، هي: استعصاء قبول السلطة لفكرة الإصلاح السياسي، وموت الرأي العام أو انعدام تأثيره، وغياب بدائل متماسكة للسلطات الحاكمة، ووجود "وعد" من قبل الجماعات والتنظيمات السياسية ذات الإسناد الإسلامي بأنها تمتلك "مشروعاً" يحمل "الحل" للناس من دون أن تحسم المسائل المتعلقة بالولاء للدولة الوطنية، والإيمان بالتعددية السياسية والفكرية والاجتماعية والدينية، وكذلك تداول السلطة.

الآن ربح العرب "سقوط الصمت"، فأصبح لديهم "شارع" قادر على التأثير، وتحسب السلطة له حساباً بعد طول إهمال واستهانة، وباتت الحكومات موقنة أن الإصلاح ضرورة أو استحقاق للشعوب طال انتظاره، فيما انكشف "التيار المتأسلم" وبان زيف أطروحته التي تتاجر بالدِّين أو توظفه كأيديولوجيا بائسة أو دعاية سياسية رخيصة، وانكشفت الفجوة الهائلة بين شعاراته وهتافاته وقدرته على الفعل والإنجاز. ولأن هذا التيار كان يشكل عقبة أمام التطور إلى الأمام، والدخول إلى فضاء العالم الحديث، فإن هزيمته يمكن أن تكون بداية لتطور قوي، حيث يأخذ العلم مكانه ويؤدي الدِّين دوره الطبيعي في تحقيق الامتلاء الروحي والسمو الأخلاقي والنفع العام.

لكن أتباع هذا التيار لن يتغيروا بالكامل، فبعضهم قد يعيد النظر في أفكاره، وبعضهم قد يبقى على حاله متزمتاً، بل فريق منهم سيزداد كراهية

للمجتمع ومن ثم يحتدّ عليه عنفاً، فيقتل ويخرب بلا هوادة، ومثل هؤلاء يمكن أن يكونوا أداة في يد كل من يسعى إلى تفكيك الدول العربية عامة، فينقسم المقسَّم ويتجزأ المجزَّأ، وتظهر دويلات قائمة على أساس عرقي أو طائفي، لتعاد صياغة ما قررته اتفاقية سايكس بيكو، لتجد إسرائيل نفسها وسط دويلات صغيرة أو إمارات محدودة متناحرة، فيسهل عليها أن تسيطر على مقاليد الأمور في المنطقة. وبالقطع فإن هذا الوضع، حتى إن لم يمتد إلى مصر، سيضغط عليها، ويحشرها في الزاوية، ويؤثر سلبياً في مكانتها وأمنها. وربما يفكر بعضهم في امتداد هذا إلى مصر، مستغلاً الاضطراب الأمني والانفصال الشعوري في سيناء، والغبن الجهوي في الصعيد، والشحن السلفي في المحافظات الحدودية.

ثالثاً، وضع داخلي صعب؛ فالثورة المصرية ورثت تركة ثقيلة من نظام حسني مبارك، متمثلة في الإمكانات المادية الضعيفة، وانهيار القيم الاجتماعية، وزاد على ذلك العنف المفرط والإرهاب والاحتجاجات المستمرة التي تسبب وضعاً مضطرباً أو غير مستقر. وحال استمرار هذا الوضع، فإن الدولة ستضعف تدريجياً، وتزداد رخاوتها، وقابليتها للاستغزاء، بما يعطي الدول الخارجية فرصاً كبيرة في أن تنفذ ما تريده من خطط أو مؤامرات حيال بلادنا.

لكن كل هذه السهام ستنكسر نصالها على قاعدة تماسك المصريين والتحامهم. فالشعب المصري هو الرقم الأهم والأقوى في المعادلة، والعالم الخارجي يكيف وضعه وفق إرادة المصريين إنْ اتحدوا وتماسكوا وأصروا جميعاً أو أغلبيتهم الكاسحة على خيار معين. وقد دلت تجارب كثيرة على

هذا، فوقوف الشعب خلف السلطة في محطات تاريخية عدة وقى البلاد شر الاحتلال أو الهزيمة النهائية، وهذا أمر مشروط بأن يكون الشعب راضياً عن السلطة، فالرضا جوهر الشرعية ومتنها الأساسي. ويتحقق الرضا بإعلاء مبدأ المواطنة ووجود ديمقراطية حقيقية تضمن تداول السلطة والتعددية وصيانة الحريات العامة فضلاً عن تحقيق العدل الاجتماعي وإعلاء مبدأ الاستحقاق والجدارة. ولهذا يبقى العدل ركنا أصيلاً من أركان الأمن القومي.

الخاتمة

لا يمكننا الوقوف على مسارات المستقبل السياسي في مصر من دون فحص خيارات وانحيازات ومواقف خمسة أطراف متشابكة عناقاً في أمور، ومشتبكة افتراقاً في أخرى، تتسطر فوق خريطة المشهد العام، وهي: السلطة السياسية، والقوى الثورية والحزبية المدنية، وجماعة الإخوان المسلمين وأتباعها، وموقف القاعدة الشعبية العريضة، ثم موقف الأطراف الخارجية المهتمة بحال مصر ومستقبلها، دفاعاً عن مصالحها المستقرة منذ سنين طويلة.

إن السلطة في مصر مخيَّرة الآن بين الحفاظ على النظام من خلال الجهد الأمني الفائق تحت شعار "لا صوت يعلو فوق صوت مكافحة الإرهاب" والانتصار لثورة 25 يناير 2011 بترجمة شعاراتها ومبادئها في سياسات عامة واضحة المعالم، سواء كان هذا الانتصار فورياً، أو من خلال عملية إصلاح متدرج تصحِّح تباعاً الخلل الهيكلي الذي يعانيه النظام السياسي.

أما القوى الثورية فأمامها ثلاث طرق: الأولى، أن تتحالف مع السلطة المؤقتة في المرحلة الانتقالية أو التأسيسية، أو تصمت على سياساتها حتى إنْ لم ترقْ لها خوفاً على الدولة المعرضة لخطر الإرهاب، وإدراكاً منها أن هذه السلطة المنبثقة من "ثورة" 30 يونيو 2013 في حاجة دائمة إلى غطاء سياسي قوي؛ والثانية أن تعود إلى الميادين في تظاهرات احتجاجية جديدة قد تستغلها جماعة الإخوان المسلمين في الضغط على أهل الحكم؛ أما الثالثة فأن تؤمن بأن الطريق الآمن لإثبات وجودها وتحقيق أهدافها هو التجهيز للمنافسة القوية

في الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقبلة، باختيار قائمة موحدة للانتخابات الأولى، ومرشح واحد لانتخابات الثانية. ويكون عليها في هذه الحالة أن تطرح بدائل راسخة في المجالات كافة، وتقنع القطاع الأكبر من الرأي العام بأنها تشكل حلاً ناجزاً، أو وعداً جديداً، لجموع المصريين.

وأمام الإخوان المسلمين ثلاثة خيارات أيضاً: الأول إلى الأمام، ويعني قيام الجماعة بمراجعة أفكارها وأدوارها وإبداء الاعتذار للمصريين عما بدر منها من فشل في الحكم وعنف ضد المجتمع واستهداف لمؤسسات الدولة. والثاني إلى الخلف، وهو الاستمرار في المواجهة العنيفة، المفتوحة والسافرة، ضد الدولة والمجتمع، وهو خيار انتحاري من دون شك بالنسبة إلى الإخوان الذين لا قِبل لهم ولا طاقة بإمكانات دولة قديمة عريقة راسخة البنيان، ولاسيما أن الأغلبية الكاسحة من الشعب ستقف مع السلطة في مثل هذه المواجهة. والثالث المراوحة في المكان، وهو خيار تحايلي تقوم الجماعة بمقتضاه بتعويم جزء صغير منها في الحياة السياسية والاجتماعية، محاولةً أن تحافظ على المشروعية والشرعية التي اكتسبتها بعد ثورة 25 يناير مع بقاء الجزء الأكبر منها غاطس يتعاون مع الجماعات التكفيرية والتنظيمات الإرهابية، بغية إنهاك أي نظام حكم قادم.

وأخيراً تأتي القاعدة الشعبية العريضة، وهي الرقم الأهم في المعادلة السياسية برمتها، لتتخير بين الاستقرار والرضا بما هو قائم أياً كان، أو الإصرار على استكمال الثورة التي لا تزال ناقصة حتى الآن، سواء كان هذا الاستكمال بالاحتجاج المباشر في الشوارع، أو بالوقوف ساعات أمام طوابير الانتخابات، لاختيار وجوه أو برامج ثورية، حال تبلورها واكتمالها.

وحاصل تفاعل هذه الخيارات التي تتلاقى في بعض النقاط وتتجافى في بعضها الآخر هو الذي سيشكل أبعاد المستقبل القريب، وربما المتوسط، في مصر، مع الأخذ في الاعتبار دور القوى الإقليمية والدولية التي ثبت أنها تؤثر، إيجابياً وسلبياً، في الوضع الداخلي المصري، ولاسيما في الأزمات العاصفة التي تواجه الدولة، وتوجِد ذرائع أمام التدخل الدولي، أو تدفع بعض الأطراف إلى الاستعانة بطرف خارجي مثلما يفعل الإخوان المسلمون.

الهوامش

1. نقلت هذه الهتافات الكثير من الصحف المصرية في أعدادها الصادرة يوم 29 يوليو 2011، في مقدمها: **المصري اليوم**، و**الشروق**، و**التحرير**، و**اليوم السابع**. وقد جمع باسم يوسف هذه الهتافات في مقال لاحق حمل عنوان «للبيادة نكهات عديدة» في صحيفة **الشروق** يوم 27 أغسطس 2013:

(http://shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=27082013&id=05fb569b-b579-42b6-a871-4d0e25588688).

2. انظر: «ملاحقة الإعلاميين في عهد "الرئيس المنتخب" تثير قلق الحقوقيين على حرية التعبير»، صحيفة **المصري اليوم**، 4 إبريل 2013، على الرابط:

(http://www.almasryalyoum.com/news/details/300601).

3. المثل الأبرز على هذا ما وقع خلال حضور محمد مرسي للقاء حاشد في "الصالة المغطاة" في استاد القاهرة، خصصه لنصرة المعارضة السورية، وخطب فيه شيوخ سلفيون واصفين المختلفين مع مرسي بأنهم "كفار"، وكذلك ما وقع على منصة "رابعة العدوية" وقت أن كان مرسي في الحكم وقبيل إسقاطه، وتحويل المكان إلى مقر لاعتصام تمكنت قوات الأمن من فضه يوم 14 أغسطس 2013. انظر في شأن الواقعة الأولى صحف: **المصري اليوم**، و**الشروق**، و**الوطن**، و**التحرير**، و**اليوم السابع** يوم 16 مايو 2013. وفي شأن الثانية، انظر هذه الصحف أيضاً يوم 21 يونيو 2013.

4. حصل مرسي على 13,230,131 صوتاً، بينما حصل منافسه أحمد شفيق على 12,347,380 صوتاً. وكان عدد أصوات الناخبين الذين يحق لهم الاقتراع 50,958,794 شخصاً، وعدد الذين شاركوا في الاقتراع 26,240,763 شخصاً، بنسبة 51.85٪. وقد بلغ عدد الأصوات الصحيحة 25,577,511 صوتاً. انظر: "اللجنة العليا للانتخابات تعلن فوز محمد مرسي برئاسة مصر"، موقع بي بي سي العربية، 24 يونيو 2012، على الرابط:

(http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/06/120624_egypt_election_result.shtml).

5. قال محمد مرسي هذا في حوار مع قناة "المحور" الفضائية يوم 25 فبراير 2013. انظر نص الحوار على "بوابة الحرية والعدالة"، 26 فبراير 2013، على الرابط: (http://www.fj-p.com/article.php?id=47708).

6. حول تأثير نمط تربية الإخوان على شخصية الفرد المنتمي إلى الجماعة، انظر: عمار علي حسن، **انتحار الإخوان: انطفاء الفكرة وسقوط الأخلاق وتصدع التنظيم** (القاهرة: دار نهضة مصر للنشر، 2013)، ص 14 ـ 22.

7. لمزيد من التفاصيل انظر: تقرير موثق بعنوان: «رحيل مرسي بعد عام من الدم»، صحيفة **المصري اليوم**، 4 يوليو 2013، على الرابط: (http://www.almasryalyoum.com/news/details/231152).

8. لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد فتحي عثمان: **دولة الفكرة** (بيروت: دار القلم، 1974).

9. مدحت وزيرة الخارجية الأمريكية حينئذٍ هيلاري كلينتون دور الجيش المصري في ثورة 25 يناير وقالت إنه يسير بخطى منتظمة نحو تسليم السلطة، وإن واشنطن تؤيده بقوة، انظر: «كلينتون: الجيش المصري يسير وفقاً للجدول الزمني لنقل السلطة»، بوابة الأهرام، 14 أكتوبر 2011، على الرابط: (http://gate.ahram.org.eg/News/126329.aspx).

وأعاد وزير الخارجية الأمريكي جون كيري الأمر نفسه بعد ثورة 30 يونيو، حين أكد أن الجيش تدخّل لاستعادة الديمقراطية، ومنع قيام حرب أهلية، انظر في هذا الشأن: «كيري: الجيش المصري تدخل لإنقاذ الديمقراطية»، صحيفة **الحياة** (لندن)، 1 أغسطس 2013، على الرابط: (http://alhayat.com/Details/538288).

10. ظهر مدى تصلب الرئيس مصري في خطابه الأخير الذي ألقاه في الساعات الأولى من يوم 3 يوليو 2013، والذي أكد فيه أنه لن يتنازل أبداً، وأن شرعيته «دونها الرقاب».

11. لمزيد من التفاصيل، انظر: «تقرير متابعة الأداء الاقتصادي يرصد حصاد حكم مرسي...»، صحيفة **اليوم السابع** المصرية، 5 نوفمبر 2013، على الرابط: (http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1329267).

12. لمزيد من التفاصيل انظر: تقرير موثق بعنوان: «رحيل مرسي بعد عام من الدم»، مرجع سابق.

13. لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر: إبراهيم خضر، **الجيش والمجتمع: دراسات في علم الاجتماع العسكري** (القاهرة: دار المعارف، 1985).

14. عمار علي حسن، **الطريق إلى الثورة: التباشير والنبوءة.. الانطلاق والتعثر** (القاهرة: دار ميريت، 2012)، ص 290.

15. عمار علي حسن، **الفريضة الواجبة: الإصلاح السياسي في محراب الأزهر والإخوان المسلمين** (القاهرة: الدار للنشر والتوزيع، 2008)، ص 140.

16. للاطلاع على استعراض تفصيلي لتداعيات إعلان جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية، انظر مقالي المنشور من جزأين في صحيفة **الوطن** المصرية بعنوان «تداعيات إعلان "الإخوان إرهابية"»، يومي 1 و2 يناير 2014، على الرابط:
(http://www.elwatannews.com/news/details/384952);
(http://www.elwatannews.com/news/details/385635).

17. حول الآليات التي كانت تحكم عمل النظام السياسي في مصر خلال فترة حكم مبارك، انظر: محمد صفي الدين خربوش (محرر)، **التطور السياسي في مصر: 1982- 1992** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994). وانظر كذلك:
Phebe Marr (ed.), *Egypt at the Crossroads: Domestic Stability and Regional Role* (Washington, DC: National Defense University Press, 1999).

18. راجع في هذا الصدد: محمد سيد أحمد، **مستقبل النظام الحزبي في مصر** (بيروت: دار المستقبل العربي، 1984). ولمعرفة مزيد من التفاصيل حول الأحزاب السياسية في مصر عبر تاريخها انظر: إبراهيم أحمد شلبي، **التطور السياسي والدستوري في مصر**

(القاهرة: دار الفكر العربي، 1974)؛ وطارق البشري، **الحركة الوطنية في مصر: 1945ـ 1952** (القاهرة: دار الشروق، 1983). أما عن العيوب التي وصمت التجربة الحزبية في مصر في عهد مبارك فانظر: وحيد محمد عبدالمجيد، «الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية المصرية، دراسة مقارنة 1979-1987»، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1992.

19. عن جذور التيار المدني المصري بشقيه الليبرالي واليساري انظر: علا أبو زيد (محرر)، **الفكر السياسي المصري المعاصر** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2003).

20. أُقر الدستور الجديد في الاستفتاء العام الذي أجري يومي 15 و15 يناير 2014، بنسبة 98.1٪ من المصوِّتين الذين بلغت نسبتهم 38.6٪ من إجمالي الناخبين.

21. لمزيد من المعلومات حول هذه النقطة انظر: مجموعة من المؤرخين، **كفاحنا ضد الغزاة** (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2011).

22. لمزيد من التفاصيل حول طبيعة العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، انظر:

Jason Brownlee, *Democracy Prevention: The Politics of the US – Egyptian Alliance* (New York, Cambridge University Press, 2012).

نبذة عن المحاضر

عمّار علي حسن؛ تخرج في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة عام 1989، وحصل منها على درجة الماجستير في العلوم السياسية عام 1997، ثم درجة الدكتوراه في العلوم السياسية أيضاً عام 2001؛ وهو باحث في العلوم السياسية، متخصص في دراسة الحركة الإسلامية، كما أنه كاتب صحفي، ويشغل عضوية اتحاد الكتاب ونقابة الصحفيين في مصر.

صدرت له مؤلفات عدة، نذكر على سبيل المثال لا الحصر: «التيار السلفي.. الخطاب والممارسة» (سلسلة **محاضرات الإمارات**، العدد 162، 2013)؛ **انتحار الإخوان: انطفاء الفكرة وسقوط الأخلاق وتصدع التنظيم** (2013)؛ **التغيير الآمن: المقاومة السلمية من التذمر إلى الثورة** (2012)؛ **التنشئة السياسية للطرق الصوفية في مصر: ثقافة الديمقراطية ومسار التحديث لدى تيار ديني تقليدي** (2009)؛ **العودة إلى المجهول راهن الإصلاح السياسي في مصر ومستقبله** (2008)؛ **أمة في أزمة: من أمراض العرب السياسية في الفكر والحركة** (2008)؛ **حناجر وخناجر: دراسات حول الدين والسياسة والتعليم في مصر** (2007)؛ **العلاقات الخليجية ــ المصرية: جذور الماضي ومعطيات الحاضر وآفاق المستقبل** (2006)؛ **النص والسلطة والمجتمع: القيم السياسية في الرواية العربية** (2003). كما صدرت له أعمال إبداعية عبارة عن خمس روايات وثلاث مجموعات قصصية.



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 4044541-9712+، فاكس: 4044542-9712+
البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.ae، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.ae

ISSN 1682-122X

ISBN 978-9948-14-939-2

